

العنف عند الشباب لا تختزل أسبابه في المخدرات

الأجيال الجديدة تعيش اختلافاً في منظومة القيم مع تنامي أنماط العنف الافتراضي

تشهد الجرائم وقضايا العنف بين الشباب انتشاراً متزايداً في معظم الأقطار العربية والأوروبية، وانتقلت أيضاً إلى العالم الإلكتروني مع تنوع في الطرق والأساليب التي لا تقل خطورة عن العالم الحقيقي. ويؤكد خبراء الاجتماع، عكس ما هو شائع، أن المخدرات ليست السبب الرئيسي لهذه الجرائم، وأن هناك الكثير من الأسباب الأخرى التي لا بد من الوقوف عندها ومحاولة معالجتها.

تونس - شهد الصيف الماضي في أقل من 48 ساعة وفي أربع ولايات (محافظة) تونسسية حدوث جرائم اغتصاب جماعي وخطف لأطفال لم يتجاوز سنهم 15 عاماً. وأثبتت التحقيقات أن جميع مرتكبي هذه الجرائم هم من مدمني الأقراص المخدرة من نوع "فرعون"، غير أن تبرير الجريمة بين الشباب بإلقاء التهم على المخدرات يبقى محل جدل.

وذكر مصدر من الحرس الوطني التونسي أن مخدر "فرعون" يعتبر من أخطر وأحدث أنواع المخدرات التي ظهرت في تونس في أواخر العام 2019. وتصنف ضمن حبوب الهلوسة حيث تسبب حالة من العدوانية لدى المدمن تجعله قادراً على ارتكاب جرائم بشعة على غرار الاغتصاب والسطو المسلح تحت تهديد السلاح والعنف والقتل دون إدراك لحجم الجريمة البشعة التي نفذها، وذلك بسبب إحداث تغيرات خطيرة في كيمياء المخ.

لكن ماذا عن تلك الجرائم العديدة التي حدثت قبل العام 2019، والجرائم الكثيرة الأخرى التي لم يُثبت أن مرتكبيها قد تعاطوا أي نوع من أنواع المخدرات وحبوب الهلوسة والحشيش؟

وليس من باب الصدفة أن غالبية الجناة هم من الشباب بحسب إحصائيات ودراسات دولية. لكن الأسباب متعددة وأحدها حبس الشباب في سجونها، غير أنه ليس السبب الوحيد كما تزعم تلك الأوساط الشعبية. ويتبادر إلى الأذهان فور الحديث عن أي جريمة بشعة أن صاحبها من المدمنين على تناول المخدرات.

وقد زادت جرائم الشباب في المجتمع التونسي خلال السنوات الأخيرة وخاصة المتصلة منها بالسلب والسطو وقطع الطريق، إضافة إلى جرائم الاغتصاب بأنواعها ومنها الاغتصاب المقترن بالقتل، ويربطها خبراء اجتماع باختلاف منظومة القيم وتنامي أنماط العنف الافتراضي وتغيير النمط الاستهلاكي في البلاد.

مبالغة في التقديرات

يرى البعض أن جرائم قتل الأبناء والأبناء موجودة في جميع أنحاء العالم ولا تعتبر ظاهرة ولكن مواقع التواصل الاجتماعي وانتشار وسائل الإعلام هما ما سلطا الضوء عليها وبألغا في تقدير حجمها.

وقال المختص في علم النفس عبدالباسط الفقيه إن "تسليط الأضواء على مثل هذه الحوادث المتكررة والاعتيادية أحياناً في جميع المجتمعات هو السبب في تضخيمها على هذا النحو".

ويؤيد الفقيه بأن "الإحصائيات تظهر ارتفاع وتيرة العنف مؤخراً لكنها لا تزال في حدود طبيعية دون انفجار". وعزا أسباب تنامي معدلات الجريمة إلى عدة أسباب أبرزها، "ضعف روابط العلاقات العائلية، إضافة إلى انقطاع المبرك عن الدراسة".

وأضاف "أغلب الشباب لاسيما في مراحل المراهقة، باتوا ضحايا ظاهرة العنف الافتراضي عبر الألعاب والتطبيقات الإلكترونية دون رقيب".

ويمثل عنف الشباب مشكلة صحية عمومية عالمية، وهو يشمل العديد من الأفعال، بدءاً من التنمر والشجار مروراً بالاعتداءات الجنسية والجسدية الأشد خطورة وصولاً إلى جرائم القتل.

ووفق تقرير المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعام 2019 فقد ارتفعت حوادث الاغتصاب لتسجل قرابة 1500 حالة سنوياً، مقارنة بـ 800 حالة سنوياً وفق أحدث إحصاء لوحدة الطب الشرعي في



الخروج عن القانون كمحاولة لإثبات الذات



المجتمع الذكوري يتغاضى عن بعض جرائم الشباب

انتشار عادات الشرب والقتل ومحاولة البعض أخذ حقه بيده لاعتقاده بإمكانية إفلاته من العقاب.

وأكدت أن الثورة في وسائل نقل وعرض المعلومات وخاصة وسائل الإعلام غير المسؤولة ساهمت في الإخلال بمنظومة القيم لدى الشباب من خلال انتشار أفلام العنف والجنس والترويج للقيم والثقافات الأجنبية دون مراعاة للقيم والأعراف المحلية.



حسين الزعاري

الشباب يجب توجيههم ومتابعتهم من أهليهم وليس مراقبتهم

ومن ناحية أخرى أشارت الدراسة إلى حدوث تشوهات طبقية اجتماعية ساهمت في شحن الأجواء العامة وزيادة الميل نحو العنف والتطرف الفكري والانحلال الأخلاقي والاجتماعي. وبيّنت أن التراجع الاقتصادي وتفاقم مشكلة الفقر والبطالة يوفران بيئة خصبة لانتشار الجريمة ويلحقان الضرر بالاستقرار الاجتماعي والأمني، كما أن سوء توزيع الدخل والثروة ينمي الشعور بالحرمان والحسد ويساهم في غرس بذور الجريمة.

كما أن بعض الجرائم ترتكب من قبل أشخاص صغار في السن وقاصرين يتم إصدار أحكام مخففة بحقهم ويوضعون في سجون وبيئة يفترض أن تكون إصلاحية لكنها تساهم في المزيد من تلوين أفكارهم وإثارة مشاعر الحقد والضعينة لديهم، الأمر الذي يؤدي إلى معاودة اقترافهم للجرائم مرة أخرى. وأكدت الدراسة أن هذه الأسباب مجتمعة ساهمت في تطور أنواع جديدة من الجريمة شملت غسيل الأموال والجرائم الإلكترونية.

المبلغ عنها كبير نسبياً. وصرحت إدارة البحث الجنائي في شهر يوليو الماضي، أن مجموع الجرائم الإلكترونية التي ارتكبت خلال فترة حظر التجوال مع بدء جائحة فيروس كورونا المستجد وصل إلى 3 آلاف جريمة، فيما أشارت إلى تعاملها مع 4 آلاف جريمة إلكترونية منذ بداية العام 2020 وإلى غاية أواخر شهر يونيو الماضي.

وقال حسين الزعاري، أستاذ علم الاجتماع في جامعة البلقاء التطبيقية، "إن هناك ضرورة ملحة من حيث توجيه الشباب ومتابعتهم من الأهل وليس مراقبتهم نقادياً لمارستهم السلوكيات الخاطئة والتقليد الأعمى لأصدقائهم، خاصة وأنهم بطبيعتهم فضوليون ومحبون للمغامرات".

وبيّن الزعاري أنه "في حال استخدم الشباب مواقع التواصل الاجتماعي على انفراد، دون توجيه أو متابعة من الأهل، ومع غياب المسؤولية المجتمعية والوازع الديني، فإنهم سيستعملون المواقع الإلكترونية بشكل خاطئ، ويخرجون كل الدوافع الذاتية التي لديهم بطريقة سلبية".

القانون مسؤل

أفادت دراسة لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية بأن هناك العديد من الأسباب وراء ظاهرة تزايد أعداد الجرائم بأنواعها المختلفة في الأردن، وأقرت بأن أحد هذه الأسباب يتمثل في عدم صرامة القوانين وفعاليتها، حيث أن تطبيقها لا يخضع إلى أسس شفافة وفي بعض الأحيان تتدخل القوانين العشوائية وتحول دون التطبيق الدقيق لهذه القوانين. وأضافت أن عدم التطبيق الشفاف والصارم لعقوبة الإعدام في حالات القتل العمد أدى إلى

الأمنية المنهكة في متابعة الجرائم التقليدية على مدار الأعوام الماضية، بينما ظهرت أمامها الجرائم الإلكترونية وهي متعددة الأشكال وواسعة الانتشار.

وعلى سبيل المثال، فإن السارق يدخل إلى بنك أو مؤسسة مالية يحمل سلاحاً بقصد سرقة ما في البنك من أموال، ولن يستطيع أن يحمل أكثر مما تستطيع بيده أن تحمله مهما كانت الوسيلة المخصصة لذلك. وهذا لا يذكر إذا ما قورن بما يستطيع أن يقوم به

السارق الإلكتروني، بمعنى أنه يستطيع أن يخترق الحساب لينقل مئات الملايين من الحسابات عبر اختراق شبكة البنك إلى حساب آخر وهمي قد يصطنعه.

وبالرغم من عدم توفر أرقام حول خطورة الجرائم الإلكترونية، إلا أن هذا النوع من الجريمة تتزايد خطورته مع تطور التقنيات الحديثة وقدرة الجيل الجديد من الشباب على امتلاك مهارة كبيرة في التعامل مع التكنولوجيا، خصوصاً في المجال المالي والحقوق المصرفية ويمكنه اختراق الشبكات.

ويحذر مسؤولون أردنيون من زيادة كبيرة في الجرائم الإلكترونية المركبة نتيجة التطور التكنولوجي الذي يشهده الأردن في الأعوام الأخيرة. وشهدت أعداد الجرائم الإلكترونية التي تتعامل معها وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية الأردنية ازدياداً مطرداً خلال الأعوام الماضية، فيما يعتقد القائمون على الوحدة أن عدد الجرائم غير

الرعاية والعدالة الجنائية، ويتسبب في خفض الإنتاجية وتراجع قيمة الممتلكات وتفكيك النسيج الاجتماعي عموماً.

وتطورت أساليب الجرائم وطرقها مع تطور التقنيات في العصر الراهن، حيث كشف تقرير صادر عن وزارة الداخلية السعودية أن الفئة العمرية من 25 إلى 30 سنة هي أكثر نسبة من المتورطين في الجرائم الإلكترونية، بالإضافة إلى اقتراف جرائم الاعتداء على النفس.

وأوضح الاختصاصي النفسي مشعل القرشي، أن "الفئة المحددة بتلك الإحصائية هي فئة الشباب ما بعد المرحلة الثانوية، وفي تلك المرحلة يعاني بعض الشباب من عدم وضوح الرؤية المستقبلية استناداً إلى عدم القبول الجامعي إما لتدني المعدلات وإما لعدم توفر التخصصات المطلوبة أو المقاعد الكافية، فيعاني الشاب من حالة فراغ تامة وتوهان فكري يجعله عرضة لصراع نفسي كبير، فهو غير متأكد ماديًا ويعاني ضغوط الأسرة عليه كونه عالة عليها".

وأضاف "كل ذلك من شأنه أن يدفع به إلى العوالم الرقمية في محاولة لخلق عالم جديد يجد فيه نفسه، ولقلة الخبرة، وللوقوع تحت تأثير جماعات معينة تمارس أعمالاً يمكن أن نصفها

أعمالاً إجرامية، فإنه يمارس الأفعال نفسها وبالطرق ذاتها.. ذلك على مستوى الإنترنت، أما على أرض الواقع، فقد يدفعه الفراغ مع ضعف الدخل المادي أو انعدامه إلى ارتكاب جرائم متعددة هادفاً بذلك للحصول على مبالغ مادية".

جرائم حديثة

تشكل الجرائم الإلكترونية خطورة على الدولة ومرافقها، أضاعف الجرائم التقليدية، وذلك لسهولة ارتكابها وصعوبة القبض على الفاعل في بعض الأحيان، الأمر

الذي يشكل تحدياً أمام الجهات

